الأمم المتحدة S/2016/1120

مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2016
Arabic
Original: English

التقرير الحادي عشر للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مُقدَّم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييما لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الحادي عشر التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري العاشر (S/2016/536) في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ثانياً – التطورات

٢ – بلغ إجمالي التعويضات التي سدَّدها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى الآن ٤٧,٨ بليون دولار، وبذلك بقي مبلغ يناهز ٤,٦ بلايين دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة المتبقّية الأخيرة.

٣ – وفي الدورة الحادية والثمانين لمجلس إدارة اللجنة المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظر المجلس في طلب مقدم من حكومة العراق بتأجيل متطلبات إيداع العراق للأموال المستحقة لمدة إضافية. وقام المجلس، تسليما منه بأن الظروف الأمنية الشديدة الصعوبة التي تسود العراق والتحديات الميزانوية الاستثنائية المرتبطة بذلك الوضع قد استمرت منذ اتخاذه القرارين ٢٧٢ (٢٠١٤) و ٢٧٣ (٢٠١٥)، باتخاذ القرار ٢٧٤ (٢٠١٦)، الذي وافق بموجبه على تأجيل متطلبات الإيداع سنة إضافية. وعند اتخاذ هذا القرار، لاحظ المجلس مع

301216 291216 16-23079 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقدير تأييد حكومة الكويت لطلب العراق. وشدد المجلس على أن من المهم بالنسبة للعراق إكمال سداد التعويضات المستحقة في الوقت المحدد. وفي ضوء هذه التأجيلات، أوعز المجلس أيضا إلى أمانة اللجنة أن تستطلع، على سبيل الأهمية، الخيارات المستقبلية لضمان استمرار دفع التعويضات المستحقة وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس قبل انعقاد دورته الثانية والثمانين، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وشجع المجلس أيضا حكومتي العراق والكويت على التعاون بشأن الخيارات المستقبلية التي يتعين إطلاع الأمانة عليها كي تدرجها في تقريرها إلى المجلس.

٤ - وعملا بالقرار ٢٧٤ (٢٠١٦)، من المقرر أن تستأنف حكومة العراق عمليات الإيداع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وأن تُخطر مجلس الإدارة خطيا، في موعد أقصاه ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، بترتيباتها المقترحة لاستئناف الإيداع. وإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يُستأنف في عام ٢٠١٨ سداد المبالغ المستحقة وفقا لآلية السداد المبينة في قرار المجلس ٢٦٧ (٢٠٠٩).

٥ - وفي الختام، أرحب بآخر قرار اتخذه مجلس الإدارة وأنوه مرة أخرى بتأييد حكومة الكويت لطلب العراق. وأكرر الإعراب عن تضامني مع حكومة العراق وشعبه. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أكرر ما عبّر عنه المجلس وأن أشدد على أن من المهم أن يفي العراق بالتزاماته وأن يتم إنهاء ولاية اللجنة.